بعد فتح باب استيراد الأقمشة :

٢٥٠٠ مصنع للغزل والنسيج فى مفترق الطرق

وزير الصناعة: الصناعة غير القادرة على مواجهة المنافسة .. لا تسمى صناعة !

حظر دخول الملابس المستعملة .. وتطبيق مواصفات الجودة على السلع المستوردة

● سهير الحسينى

صناعة الغزل والنسيج التى يعمل بها أكثر من ٢٥٠٠ مصنع بالقطاعين العام والخاص أصبحت فى مفترق طرق الآن.. وبعد تطبيق اتفاقية الجات - فى يناير الماضى - والسماح باستيراد الأقمشة.. الآن إما يتم تطوير هذه الصناعة لتتمشى مع المتغيرات الجديدة.. أو تتراجع وتتقوقع فتفقد عرشها الذى ظلت متربعة عليه لسنوات طويلة ..

ولقد أكد تقرير لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب أن الاتفاقيات الدولية التى وقعتها مصر مؤخرا وفى مقدمتها اتفاقية الجات.. والأعباء الضريبية والجمركية.. وبرنامج التخصيصية.. أصبحت تمثل تحديا لطموحات الصناعة بمصر.. والتغلب عليها هو نقطة الانطلاق الحقيقية للصناعة المصرية للدخول إلى القرن الحادى والعشرين ..

أشار التقرير إلى ضرورة إعطاء الاهتمام الخاص لتشجيع الاستثمار والانتاج لبعض الصناعات نظرا لما تملكه مصر من مزايا تنافسية فى هذه الصناعات بعد التطبيق الكامل للاتفاقيات الدولية وفى مقدمتها صناعة الغزل والنسيج.. خاصة إذا ما استطعنا التغلب على التحديات التى تواجه الصناعة ..

● المهندس سليمان رضا
وزير الصناعة ..

● الدكتور أمين مبارك
رئيس لجنة الصناعة بمجلس الشعب

ولقد حاولت «آخرساعة» فى هذا التحقيق التعرف على أهمية التحديات التى تعترض الصناعة المصرية بوجه عام وصناعة الغزل والنسيج بوجه خاص من خلال لقاءاتها المتعددة مع خبراء الصناعة وأيضا وزير الصناعة المهندس سليمان رضا.. وكذلك من خلال التقارير التى أعدتها اللجان المتخصصة لأوضاع الصناعة المصرية بعد تطبيق اتفاقية الجات والتحديات التى تواجهها.. لكى تظل مصر فى موقعها المتقدم والمتميز خاصة فى مجال صناعة الغزل والنسيج..

كان اللقاء الأول مع المهندس عبدالوهاب الشرقاوى رئيس جمعية مصانع الغزل والنسيج بشبرا الخيمة الذى بدأ حديثه عن صناعة الغزل والنسيج فى مصر والتحديات التى تواجهها الآن وبعد تطبيق اتفاقية الجات مع بداية هذا العام فيقول :

ـ هناك مصانع عديدة استطاعت أن تتطور واستطاعت أن تصل بالفعل إلى مستوى عال من الجودة.. وهذه المصانع تمثل ٨٠٪ الآن بمنطقة شبرا الخيمة.. وأصحاب هذه المصانع أصبحوا قادرين على الاستمرار فى المنافسة فى ظل اتفاقية الجات ولكن بشرط أن يتوافر لهم المناخ الملائم لهذه الصناعة سواء فى السوق المحلى أو السوق الخارجى والتصدير.. وأن تستمر سياسة الحكومة - كما وعدنا المسئولون - فى رفع الأعباء المالية التى تتحملها هذه الصناعة من ضرائب وتأمينات وفوائد بنوك وارتفاع أسعار الكهرباء وارتفاع أسعار الخامات..

ويضيف المهندس عبدالوهاب الشرقاوى :
لقد طالبنا من المسئولين تأجيل تطبيق اتفاقية الجات ورفع الحظر عن الأقمشة المستوردة حتى تتم معالجة الثغرات التى تعانى منها هذه الصناعة بالكامل سواء فى القطاع العام أو القطاع الخاص.. والتى تقلل فرصة الانتاج المصرى من المنافسة مع الانتاج المستورد.. وهذا لا يرجع لنقص الجودة لأن انتاج مصر على أعلى مستوى من الجودة بل ولا يجب أن نقارن جودة الانتاج المصرى بإنتاج دول جنوب شرق آسيا.. فالمقارنة يجب أن تكون بين جودة انتاجنا ومستوى الانتاج بالسوق الأوربى والأمريكى والدليل أن الانتاج المصرى يتم تصديره لهذه الدول ..

ويستطرد رئيس جمعية مصانع الغزل والنسيج بشبرا الخيمة : ولقد بدأت الحكومة فى معالجة الأعباء التى تتحملها صناعة الغزل والنسيج فى مصر ولكن بالتدريج.. فلقد عانت مصانع الغزل والنسيج خلال الثلاث سنوات الماضية من ارتفاع تكلفة الخامات وخاصة القطن الذى ارتفعت أسعاره ٤٠٪ عن سعر القطن المستورد.. ثم بدأت أسعاره تنخفض حيث وصل سعر القنطار هذا العام إلى ٣١٠جنيهات وبذلك اقترب إلى حدما من السعر العالمى ولم يصل إليه حتى الآن فعلى سبيل المثال سعر قنطار القطن فى أمريكا ٢٣١جنيها بينما سعر القطن الهندى والباكستانى وصل إلى ٢٤٢جنيها للقنطار.. ونتيجة لهذه الأعباء المالية كان هناك مصنع يتوقف عن الانتاج أو يقلل إنتاجه فى كل يوم سواء فى القطاع العام أو الخاص.. والوضع مازال غير مطمئن فى المصانع خاصة التى لم تتمكن من التطوير على النحو المطلوب.. ولذلك من المتوقع أن تغلق هذه المصانع أبوابها قريبا.. وهذه الأوضاع من قبل تطبيق اتفاقية الجات حيث وصل عدد المصانع التى أغلقت فى منطقة شبرا الخيمة ٢٥٠مصنعا من نحو ١٠٩٦ مصنعا تعمل فى قطاع الغزل والنسيج.. وهى المصانع التى عجزت عن تحمل الأعباء المالية المفروضة على هذه الصناعة ..

تخفيف الأعباء المادية

● لقد اجتمعتم بالمسئولين واستمعوا إليكم واستجابوا لمطالبكم لتخفيف الأعباء المادية عن هذه الصناعة بعد تطبيق اتفاقية الجات لتشجيعكم على الاستمرار فى المنافسة.. فما هو المطلوب بعد ذلك ؟

ـ أجاب المهندس عبدالوهاب الشرقاوى موضحا : لقد بدأت الدولة بالفعل تعالج مشاكلنا بالتدريج فعلى سبيل المثال تم تخفيض نسبة من بعض أنواع الضرائب حيث تم تخفيض الضرائب على الدخل العام من ٤٨٪ إلى ٤٠٪ وإلغاء الضرائب النوعية وهذا نوع من رفع المعاناة المادية عن هذه السلعة.. أيضا تم رفع نسبة الجمارك على الأقمشة المستوردة من ٤٠ إلى ٥٤٪ وهذا أيضا حماية للصناعة المصرية.. ولكن هناك الكثير من الأعباء التى لابد أن ترفع عن هذه الصناعة.. خاصة أن السوق المحلية تعانى من حالة كساد بصفة عامة وإذا لم نتواءم مع السوق - خاصة فى ظل عدم وجود سيولة وضعف القوة الشرائية لدى المستهلك - سيؤثر هذا على مصانعنا تأثيرا سلبيا ..

وتسود لحظات من الصمت قبل أن يضيف رئيس جمعية مصانع الغزل والنسيج بشبرا الخيمة قائلا : لاشك أن اجراءات الاصلاح الاقتصادى التى فى مصر جاءت على حساب الصناعة بصفة عامة وصناعة الغزل والنسيج بصفة خاصة.. فإذا علمنا أن حجم إيرادات ضريبة المبيعات من صناعة الغزل والنسيج فقط تصل اليوم إلى ٣مليارات جنيه سنويا.. وهو مبلغ ضخم خاصة إذا ما علمنا أن حجم إيرادات ضريبة المبيعات بالكامل فى مصر ١١مليار جنيه هذا إلى جانب أن الضريبة على أجور العمال تصل إلى ٣٦٪ والتأمينات ٢٦٪ بالاضافة إلى ٢٠نوعا من الضرائب والتأمينات تتحملها مصانع الغزل والنسيج بمصر التى تضم ٥٥٪ من حجم العمالة بمصر.. بل إذا أضفنا إليهم عدد المزارعين الذين يقومون بزراعة القطن المستخدم فى الصناعة سيصل حجم العمالة فى هذا القطاع إلى ٧٥٪ من نسبة العمالة المصرية ..

● هل مازال هناك ٢٠نوعا من الضرائب تتحملها هذه الصناعة بعد الضرائب التى تم تخفيضها من جانب الدولة بعد تطبيق الجات؟ وهل نظام الضريبة الموحدة المتبع الآن فى الدولة لم يحل محل هذه الضرائب المتنوعة ؟

ـ لقد فرضت الضريبة الموحدة بدلا من الضريبة الصناعية وضريبة الدخل العام والتى كانت نسبتها ٤٨٪ فتم تخفيضها إلى ٤٠٪ كما ذكرت أما الضرائب التى يستمر دفعها حتى اليوم هى **أولا :**

● ١٨٪ ضريبة مبيعات ..
● ١٠٪ ضرائب على الآلات المستوردة - الآلات الرأسمالية..
● ٣٠٪ ضرائب رسوم جمركية على الخامات..
● ٤٠٪ الضريبة الموحدة بعد تخفيضها هذا العام ..
● ١٠٪ ضريبة على خدمات التشغيل وأعمال النقل والتليفونات والصيانة ..
● ١٨٪ ضريبة على إنتاج هذه الآلات +٢٪ إذا كانت الخامات مستوردة ..

ثانيا : الضرائب الجمركية :
● ٥٪ ضرائب جمركية على الآلات الرأسمالية..
● ٣٪ رسوما إضافية ..
● ٣٠٪ ضرائب على الغزول والمواد الخام..

ثالثا : الضرائب العامة :
● من ٢ إلى ٣٢٪ ضريبة على المرتبات والأجور ..

رابعا : تأمينات اجتماعية :
٤٠٪ تأمينات على العمال يخص صاحب العمل منها ٢٦٪ والعامل ١٤٪ ..

خامسا : ضرائب عقارية :
١٤٪ على مبانى المصانع ..

سادسا : ضريبة الدمغة :
تبدأ من ٦ فى الألف وتنتهى عند ٨ فى الألف..

سأحارب مع أصحاب المصنع لإزالة العقبات .. وتوفير المناخ المناسب للمنافسة العادلة

● المهندس عبدالوهاب الشرقاوى

● المهندس محمد محمود نجيب

تقرير للجنة الصناعة بمجلس الشعب :

● الجات .. الأعباء الضريبية .. التهريب .. أهم التحديات التى تواجه الصناعة المصرية

أصحاب المصانع : ٨٠٪ من المصانع تطورت وأصبحت قادرة على المنافسة لابد أن تلتزم الدولة بتنفيذ وعودها للمصانع حتى نستطيع مواجهة التحديات

سابعا : رسم تنمية موارد :
٢٪ عما يزيد على ١٨ ألف جنيه ..

ثامنا : ضريبة القوى المحركة :
٨ جنيهات عن كل حصان فى قوة الموتور وتسدد إلى مجلس المدينة..

تاسعا : ضرائب على الاعلانات فى الصحف :
٣٦٪ + ١٪ للصحافة + ١/٢٪ دمغه ..

عاشرا : ضرائب على وسائل النقل والدمغات على فواتير البيع: تخضع لحجم كل سيارة ..

حادى عشر : رسوم الترخيص وتشغيل المحال الصناعية ..

ثانى عشر : رسوم تفتيش سنوى على المحال الصناعية ..

ثالث عشر : رسوم النظافة للمحال الصناعية..

رابع عشر : رسوم التسجيل للعقود مقابل الرهون المختلفة ونسبتها ٨فى الألف ..

ويضيف المهندس عبدالوهاب الشرقاوى : وهذه الأعباء المادية ضخمة تمنعنا بلاشك من المنافسة.. ونحن قبلنا الدفع ووافقنا على رفع الحظر على استيراد الأقمشة وعلى الدولة الآن أن تفى بالتزاماتها وتخفف من هذه الأعباء المادية المتعددة لكى تحمى صناعة الغزل والنسيج.. بل وإذا ما نفذت الدولة وعدها بالتخفيف على الصناعة من هذه الأعباء المادية سوف تزدهر الصناعة المصرية بأكملها إذا ما عالجنا هذه الأمور ورفعنا هذه الأعباء عن الصناعة.. خاصة أن صناعة الغزل والنسيج مؤهلة لأن تكون فى مقدمة الصناعات المصدرة للخارج.. وفى هذه الحالة أيضا من الممكن أن تصل إلى حجم تصدير قيمته ١٠مليارات جنيه.. بدلا من ٣مليارات كما هو الحال الآن ..

الحظر مازال قائما

ثم يتحدث المهندس محمد محمود نجيب صاحب مصانع الغزل والنسيج فيقول :
لا أحد يستطيع أن ينكر مخاوفه من تطبيق اتفاقية الجات خاصة أن مصانع الغزل والنسيج بصفة عامة سواء كانت قطاعا عاما أو قطاعا خاصا لم تكن على استعداد كامل لمواجهة رفع الحظر على الأقمشة المستوردة ومع ذلك فقد بدأ العديد من مصانع الغزل والنسيج منذ فترة فى تطوير وتحديث مصانعها وتدريب العمالة على أحدث أساليب الانتاج لتتمكن من مواكبة المتغيرات الدولية وليكونوا على اتصال دائم بكل مستحدثات العصر.. **ويضيف المهندس محمد نجيب :** أن القطاع الخاص لديه الرغبة بالفعل فى التطوير والتحديث ويوجد فى العديد من مصانع القطاع الخاص اليوم أحدث المعدات والآلات التى بالكمبيوتر وعلى أحدث النظم المستخدمة الآن فى العالم.. لذلك فقد أصبحنا فى مصر ننتج أقمشة على أعلى مستوى من الجودة.. وأنا شخصيا أصدر إلى ألمانيا وإيطاليا أيضا صدرنا إلى منطقة الخليج ووجد إنتاجنا إقبالا ونجاحا كبيرا.. وسوف تقيم مصر معرضا للمنسوجات بدمشق فى منتصف فبراير القادم تحت إشراف غرفة الصناعات النسيجية ..

ولكن هذا لا يمنع أن الحظر على صناعتنا المصرية مازال قائما ولقد أبلغنا المسئولين بذلك فى اجتماعنا معهم قبل بدء تطبيق اتفاقية الجات وشرحنا لهم كافة العقبات والمشاكل التى تواجه الصناعة.. ووعدنا المسئولون بحل هذه المشاكل بالتدريج لدعم هذه الصناعة.. خاصة التخفيف من الأعباء المادية الضخمة التى تتحملها الصناعة ومنها على سبيل المثال فوائد البنوك التى مازالت أعلى من المعدلات العالمية بنسب كبيرة حيث انهاتصل إلى ١٦٪ بينما لا تتجاوز ٣٪ فى باقى دول العالم.. أيضا هناك مشكلة الأقمشة المهربة التى أصبحت تغرق الأسواق المصرية والتى تأتى من جنوب شرق آسيا وتدخل إلينا من خلال منافذ بورسعيد وحدود ليبيا.. فصناعة الغزل والنسيج قادرة على تطوير نفسها ومواجهة المنافسة العالمية بشرط عدم وجود منتجات مستوردة متهربة من الرسوم الجمركية ولذلك تباع بأقل الأسعار التى من الصعب أن ندخل فى منافسة معها ..

قادرون على المنافسة

وداخل مكتب وزير الصناعة دار الحوار بين «آخرساعة» والمهندس سليمان رضا حول التأثيرات السلبية لتطبيق اتفاقية الجات على طموحات الصناعة المصرية بصفة عامة وصناعة الغزل والنسيج بصفة خاصة وكيفية مواجهتها والتغلب عليها.. ولقد بدأ الوزير حديثه قائلا :

ــ لا أعتقد أن هناك مجالا أو مبررا لمخاوف رجال الصناعة من تطبيق اتفاقية الجات.. فالصناعة المصرية قادرة وبالفعل على الدخول فى المنافسة العالمية.. وأعتقد أن رجال الصناعة فى مصر أقوى من أن تهتز ثقتهم فى أنفسهم لمجرد أنهم شعروا بأنهم قد دخلوا فى منافسة عادلة مع الانتاج العالمى.. وإلا يكونوا بذلك قد حكموا على أنفسهم بالفشل.. ولابد أن يعلم أصحاب المصانع أن المستهلك المصرى له مطالب وحقوق فى الحصول على الأقمشة والملابس الجاهزة وكذلك باقى السلع على مستوى عال من الجودة وبأسعار مناسبة.. وهذه هى مواصفات الصناعة الجيدة والمنافسة العادلة التى يجب أن نصمد أمامها وننتصر فيها.. فالصناعة التى تواجه المنافسة والسوق المفتوح تختفى.. ولا تسمى صناعة.. ورجل الصناعة الذى ليس لديه الثقة فى صناعته وفى نفسه لا يصح أن يطلق عليه رجل صناعة ..

● سيادة الوزير لقد ذكرتم أن فرصة المنافسة العادلة قائمة بين المنتج المصرى والأجنبى فى ظل اتفاقية الجات ولكن هناك أعباء كثيرة تحمل بها الصناعة المصرية مما يجعل المنافسة غير عادلة.. وفى مقدمتها إغراق السوق المصرى بالانتاج الأجنبى.. وفى شهر مايو٩٧ وبعد اجتماع رئيس الوزراء بالمجموعة الاقتصادية صدرت التصريحات بأن قانون «منع الاغراق» سيصدر قريبا.. ولكن حتى الآن لم يصدر القانون رغم اننا بدأنا بالفعل فى تطبيق اتفاقية الجات ..

أجاب وزير الصناعة :

ــ بالتأكيد لابد أن يصدر قانون «منع الاغراق» وذلك لحماية الصناعة المصرية وتحقيق المنافسة العادلة التى تحدثنا عنها وإذا ما سمح بوجود «إغراق» فى أى دولة ستصبح المنافسة غير عادلة.. ونحن لا نرضى بذلك ونعمل بالفعل على توفير كافة الظروف لرجال الصناعة المصرية لتحقيق مستوى عادل من المنافسة ..

ويضيف وزير الصناعة : وفى إطار تحقيق المنافسة العادلة للمنتج المصرى طبقنا على الانتاج المستورد قانون وشروط مواصفات الجودة بالاتفاق مع المصدرين الأجانب.. كذلك صدر قانون بحظر دخول الملابس المستعملة وأنه لابد من أن يكتب على الأقمشة المستوردة من الخارج اسم المنتج والمستورد ومواصفات السلعة بحيث نضمن أنها مطابقة لمواصفات الجودة العالمية.. كل هذا فى إطار حماية المنتج والانتاج المصرى ..

قانون «لمنع الاغراق» قريبا

● وأين قانون «منع الإغراق» الذى أصبح صدوره أمرا ضروريا بعد تطبيق اتفاقيات التجارة العالمية مثل الجات ؟

ــ لقد تم إعداد قانون «منع الاغراق» بالفعل فى وزارة التموين والتجارة الخارجية ولا توجد أى مشكلة لتأجيله ..

● ومتى يفرج عن هذا القانون الهام ويبدأ تنفيذه ؟

ــ أعتقد أن قانون منع الاغراق سوف يصدر خلال الأيام القليلة القادمة ..

ويضيف المهندس سليمان رضا : ومع ذلك أطمئن المنتجين وأصحاب المصانع بأنهم حتى فى حالة عدم وجود قانون منع الاغراق من الممكن أن تتحرك دعوى الاغراق ضد الدولة التى تلجأ إلى هذا الأسلوب ..

● كيف ؟

ــ لأن دعوى الإغراق من الممكن أن تتحرك إذا ما اجتمع ٢٥٪ من المنتجين وأصحاب المصانع المتضررين ـ الذين من الممكن أن يتمثلوا فى عدد قليل من كبار المنتجين ـ وتقدموا بدعوى إغراق موثقة.. على الفور يتم دراستها وتخطر الدولة المنتجة ويتم التفتيش على مصانعها ..

ويضيف الوزير : وبهذه المناسبة لقد تعرضت مصر لهذه التجربة منذ عدة أشهر حيث وصل إلينا اخطار بدعوى الاغراق من دولة جنوب افريقيا بالنسبة لصادراتنا من الأوانى والألمونيوم.. وبالفعل وصلت مجموعة من الخبراء المتخصصين من دولة جنوب افريقيا وقاموا بالتفتيش.. والحمدلله انهم لم يثبتوا على مصر أى مخالفة.. لأننا نعمل وفقا لشروط وعناصر الاتفاقيات العالمية ونلتزم بها ..

● **أيضا هناك شكوى جماعية من أصحاب مصانع الغزل والنسيج من الأقمشة المهربة التى تدخل مصر من جنوب شرق آسيا وبذلك لا تتحمل أى أعباء جمركية وبالتالى تباع بأسعار رخيصة جدا لا تجعل هناك مجالا للمنافسة العادلة بينها وبين الإنتاج المصرى ؟**

ــ يوجد بمصر أربعة منافذ فقط تم تحديدها لدخول المنسوجات والأقمشة المستوردة وهى: منفذ الاسكندرية ـ بورسعيد ـ السويس ـ دمياط.. وهذه المنافذ الأربعة تقع تحت رقابة مشددة لا تسمح بأية تهريب ..

● **ولكن أكد الجميع أن كميات كبيرة من الأقمشة المستعملة المهربة تدخل السوق المصرية يوميا بل لقد حدد بعض رجال الصناعة قيمتها بحوالى ١٠ مليارات جنيه؟**

ــ **قال وزير الصناعة :** هناك مثل يقول «البينة على من ادعى» ونحن كوزارة صناعة ليست لدينا أى بيانات تؤكد صحة هذه المعلومة.. ومع ذلك إذا ما كان هناك منتج مصرى يعرف تاجرا ممن يقومون بالتهريب فعليه أن يبلغ عنه ليحمى صناعته ويدافع عن مصنعه.. ولكن أن يكتفى بأن يشكو ويصرخ فهذا أمر مرفوض.. وهذا ما يحدث حتى الآن للأسف فحتى الآن لم تصلنى أى شكوى خاصة بهذا الموضوع وأحيانا ينشر مثل هذه الأقوال فى بعض الصحف.. وأنا أقول من يعرف أحدا من هؤلاء المهربين فعليه أن يبلغ عنه فورا حتى نستطيع أن نتحرك ونواجه هؤلاء المهربين ونقضى عليهم لأنهم بذلك يضرون بالاقتصاد المصرى ..

ملابس مستعملة مهربة بـ ١٠ مليارات جنيه

● **يقال إن كما كبيرا من الأقمشة المستوردة المهربة إلى مصر تدخل من خلال نظام «السماح المؤقت أو الدروباك» فما تعليقكم على ذلك ؟**

ــ **قال وزير الصناعة موضحا :** أن إجمالى حجم القماش المستورد الذى يدخل مصر تحت نظام السماح المؤقت ـ أى بغرض التصنيع وإعادة التصدير للخارج ـ لا تتجاوز قيمته بالكامل ١٤٧ مليون جنيه.. فكيف يكون حجم القماش المستورد المهرب إلى مصر ١٠ مليارات كما يتردد ؟

ثم أضاف : وهل تعلمين أن حجم إنتاج واستهلاك الأقمشة بالكامل فى مصر لا يتعدى ٩,٥ مليار جنيه !!

ويضيف الوزير : هذا إلى جانب أن الأقمشة التى تدخل مصر تحت نظام السماح المؤقت والذى يبلغ قيمته ١٤٧ مليون جنيه ليست كلها أقمشة صالحة لصناعة الملابس ولكن جزء منها أقمشة تستخدم فى فرش السيارات وأخرى تستخدم كبطانة داخلية للملابس وثالثة تستخدم فى أغراض صناعية مثل العزل الحرارى.. ومع ذلك إذا ما فرضنا أن هذه الأقمشة بالكامل قابلة للتهريب وأن الكمية التى تدخل مصر من خلال هذا النظام تباع بالكامل فى السوق السوداء فهى كما ذكرت قيمتها ١٤٧ مليون جنيه وهى نسبة بسيطة بالمقارنة لحجم استهلاك مصر من الأقمشة وهو ٩,٥ مليار جنيه.. على الرغم من أنه افتراض بعيد جدا ولا يمكن أن يحدث.. لأن القماش الذى يدخل بنظام السماح المؤقت تحت اسم مصنع أو منتج محدد من المفروض أن يتم تصنيعه ويتحول إلى حجم معين من الملابس الجاهزة التى يعاد تصديرها فالعملية ليست على هذه الدرجة من الفوضى ..

● **أيضا هناك شكوى من أصحاب مصانع الغزل والنسيج من حجم الأعباء المالية التى تحمل بها الصناعة المصرية فقد ذكروا أن هناك ٢٠ نوعا من الضرائب إلى جانب التامينات الاجتماعية والجمارك مما يجعل**

البقية « صفحة ٥٦ »

بقية « صفحة ٢٣ »

بعد فتح باب استيراد الأقمشة

فرصة الإنتاج المصرى فى المنافسة قليلة وذلك نظرا لارتفاع أسعار تكلفة الإنتاج بعد إضافة هذه الأعباء المالية الضخمة ؟

ـ **قال الوزير فى دهشة :** بداية لا أعتقد أن المنتج المصرى يتحمل كل هذه الضرائب والجمارك والتأمينات خاصة أنه من المعروف أن مصر تعمل الآن فى ظل الضريبة الموحدة.. وأرجو المنتجين الذين يرددون هذه الأرقام أن يتقدموا للوزارة بكشف بيانات بهذه الضرائب وأنواعها.. وإذا ما كان لهم حق أو هناك ظلم وقع عليهم فسوف أحارب معهم حتى يستردوا حقوقهم وأنصفهم.. فنحن فى النهاية مع رجال الصناعة المصريين لأنهم فى النهاية سبيلنا فى تحقيق التنمية والتقدم لمصر فالمصلحة واحدة.. لذلك فأنا على استعداد لتصحيح أى وضع خاطئ من أجل توفير المناخ الصحى المناسب الذى يحقق المنافسة العادلة للمنتجين وأصحاب المصانع ..

طموحات الصناعة المصرية

وللحصول على مزيد من التفاصيل عن التحديات التى تواجه طموحات الصناعة المصرية فى المرحلة الحالية.. حرصت «آخر ساعة» على استعراض بعض أجزاء من التقرير الذى أعدته لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب برئاسة الدكتور أمين مبارك الذى تعرض للتحديات الداخلية والخارجية التى تواجه الصناعة المصرية.. بل ولقد تضمن التقرير الهام أيضا حلولا متكاملة وتوصيات عملية جادة ليس فقط للحكومة ولكن لرجال الصناعة والمستهلكين أيضا ..

ولقد أشار الدكتور نادر رياض مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب أن التحديات التى تواجه الصناعة المصرية فى تحقيق طموحاتها الحالية والمستقبلية تقسم إلى قسمين تحديات داخلية وأخرى خارجية ..

فبالنسبة للتحديات الخارجية أكد التقرير أن كافة الدلائل والمتغيرات العالمية تشير إلى أن خواتم القرن العشرين سوف تؤتى بصراعات وتحديات تجارية شرسة لن تقل آثارها وعواقبها عن الحروب التى خاضتها البشرية خلال تاريخها الطويل وإن اختلفت فى أسلحتها وأدواتها عن تلك التى تستخدم فى الحروب التقليدية ..

كما أن ميادينها ستكون كلها فى مجال احتلال مساحات من الأسواق العالمية بعد أن كانت الصراعات السياسية ترتكز على السيطرة على الآخرين واحتلال أراضيهم والتدخل فى الحكم.. فتحول الصراع إلى فتح الحدود أمام صادرات تلك الدول وإسقاط جميع الحواجز أمام حركة الاقتصاد ورؤوس الأموال والسلع والبضائع ـ ولقد ذكر التقرير أن مصر ستكون فى مقدمة الدول التى تتأثر وتعانى من عواقب نظام جديد والذى شرعت التكتلات الاقتصادية القوية فى تنفيذه خلال السنوات الأخيرة ..

ويشير الدكتور نادر رياض إلى أن أهم التحديات الخارجية التى ستواجه الصناعة هى :

■ اختلاف استراتيجيات التصنيع بمصر عنها فى الخارج نتيجة للتفاوت الكبير فى حجم الإنتاج ..

■ تزايد الصراع الاقتصادى بين الدول الصناعية الكبرى على اقتحام الأسواق العالمية.. والاتجاه نحو التكامل الاقتصادى الاقليمى الذى يمتد ليشمل دولا عديدة من أهمها : «النافتا» «الأسبان» الذى يضم النمور الآسيوية والاتحاد الأوربى ..

■ التحول الشديد نحو النظام الرأسمالى والاتجاه إلى سياسات الخصخصة وشيوع برامج الاصلاح الاقتصادى وتزايد تدفق رؤوس الأموال والصناعات المتقدمة..

■ وعلى جانب آخر هناك اتفاقية الجات والتى تمثل وفقا لرؤية لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب أخطر وسائل النظام الاقتصادى العالمى الجديد فى تطبيق حرية التجارة وحرية تدفق رؤوس الأموال والمنافسة الشديدة.. ولقد أبرزت اللجنة بعض الآثار السلبية والتحديات التى تضعها اتفاقية الجات وما تتضمنه من بروتوكول النفاذ إلى الأسواق يزيل الحواجز أمام المنتجات العالمية ويسهل لها سبل التفوق على المنتجات المصرية قبل أن تستكمل أدواتها على المنافسة مما يشكل تحديا خطرا لصناعتنا الوطنية.. إلى جانب أن بروتوكول النفاذ إلى الأسواق وما يتيحه من فتح الأسواق المصرية لاستقبال شتى أنواع السلع من مختلف الدول قد يؤدى إلى حدوث نوع من الإغراق للسوق المصرية بسلع غير مصرية الصنع.. وأخيرا فإن هناك صعوبة وطول الاجراءات القانونية فى مواجهة الإغراق والمنافسة غير المشروعة ..

غياب التطوير والابتكار

ـ وعلى الصعيد الداخلى أعدت لجنة الصناعة والطاقة قائمة بأهم التحديات التى تواجه الصناعة المصرية وهى :

■ افتقار الصناعة المصرية لنظم الجودة العالمية وعدم فاعلية أجهزة الرقابة الصناعية التى انكمش دورها وقصرت أداءها على مسايرة متطلبات العصر ..

■ بطء معدل نمو الصادرات الصناعية ووجود العديد من القيود التى تعرقل عملية التصدير ..

■ كثرة الأعباء الضريبية والجمركية التى يتحملها المنتج المصرى ترفع من تكلفة السلع وتقلل من قدرته التنافسية أمام مثيله الأجنبى..

■ عدم وجود خطة محددة للنهوض بالصناعات الفقيرة والمتوسطة مع كثرة المشاكل التى تعانى منها هذه الصناعات ..

■ برنامج التخصيصية وإعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام الصناعية لا يخص رجال الصناعة المصرية بأى مزايا تفضيلية مما قد ينشأ عنه ظاهرة زيادة السيطرة الأجنبية ..

■ الموجات المتدفقة من التهريب للسلع والمنتجات الأجنبية والتى تهدد المنتجات والسلع المصرية المثيلة ..

■ قصور دور البحث العلمى وتطوير التكنولوجيا والابتكار فى التطبيقات الصناعية..

■ قصور برامج التنمية البشرية عن الوفاء بمتطلبات الصناعة ..

كما توجهت الدراسة التى أعدتها لجنة الصناعة والطاقة إلى رجال الصناعة بعدة توصيات لمواجهة التحديات التى تواجه طموحات الصناعة المصرية.. والعمل على النهضة الصناعية.. منها ضرورة التحول الفورى نحو انتهاج سياسات التوجه التسويقى للمصانع.. وأيضا المراجعة السريعة لأجهزة التسويق فى المنشآت وإعادة التدريب الفنى لكوادرها مع ضرورة توفير الميزانيات المناسبة للانفاق على البحوث الصناعية والتطوير.. كذلك المراجعة المستمرة لهيكلة التكلفة والعمل على تخفيضه إلى أقل من مستوى ممكن.. كما أوصت اللجنة رجال الصناعة أيضا بالتأكيد المستمر على الحفاظ على البيئة الصناعية بعيدة عن التلوث.. والمتابعة المستمرة لمستوى التدريب الفنى للعمالة بمستوياتها المختلفة.. والبدء فى المساهمة فى إنشاء الشركات المتخصصة فى التسويق العالمى والمحلى.. مع البدء أيضاً فى التوسع والمساهمة فى الاستثمار لإقامة الصناعات الصغيرة المغذية للصناعات القائمة فعلا ..

كذلك جاءت توصيات لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب للمستهلك مركزة فى ثلاثة نداءات.. **الأول :** يدعو المستهلك إلى الاقبال على السلع والمنتجات المصرية الجيدة ذات الأسعار المناسبة والتى يتوافر مثيلها المستورد فى الأسواق المصرية.. **والثانى:** يدعو المستهلك إلى الالتزام بعدم الإقبال على السلع المهربة أو المجهولة المصدر بحجة أنها رخيصة الثمن.. **والثالث:** يناشد المستهلك التأكيد على عدم شراء السلع الرديئة أو المتدنية الجودة ذات السعر المنخفض ..